أكد أن الارتفاع لن يكون باهظاً.. وأن الأسعار تخضع للعرض والطلب في ظل معدل تشغيل أقل للطائرات

بودي: أسعار تذاكر الطيران بعد «كورونا».. لن تكون كما قبله

مروان بودي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة مروان بودي، أن أسعار تذاكر الطيران ستشهد ارتفاعا خلال الفترة المقبلة، ولكنه لن يكون ارتفاعا باهظا، وأن السفر قبل ظهور فيروس كورونا، لن يكون مشابها للسفر في ظل حالة التعايش مع الفيروس. وأشار بودي إلى أن شركات الطيران تحاول جاهدة تخفيض التكلفة، ولكن تحديد أسعار التذاكر يرتكز دائما وبصورة رئيسية على معدلات العرض والطلب على السفر، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل تغيرات أسعار النفط، إلى جانب معدلات تشغيل الطائرات، وفي ظل آليات مواجهة فيروس كورونا ظهرت عوامل جديدة مرتبطة بصورة وثيقة بالإجراءات الصحية الاحترازية الخاصة بمواجهة انتشار الفيروس.

العرض والطلب

وذكر بودي أن عملية العرض والطلب ستكون متأثرة جدا مع بدء تشغيل الرحلات، خصوصا وأن معدلات التشغيل ستكون تدريجية، وهو ما يعني أن وقت تشغيل الطائرات سيكون منخفضا بصورة ملموسة مقارنة مع معدل 13 ساعة يوميا ما قبل كورونا، وهو ما سيقلل المعروض من المقاعد في السوق.

وأضاف بالقول: «يتحكم في ذلك الجانب أيضا قدرات دول وجهات السفر على استقبال ركاب، إذ إن الدول ستحدد إجراءات فتح مطاراتها واستقبال الرحلات وضوابطها كل حسب قدراته، ما يعني أن عمليات التشغيل على الوجهات كافة لن تكون مفتوحة، كما قبل كورونا ولأجل لا يمكن تحديده إلا ببدء اندثار الفيروس أو ظهور لقاح أو دواء يواجهه».

وذكر أن انخفاض أسعار النفط يشكل عاملا إيجابيا في دعم العمليات التشغيلية لشركات الطيران كافة في الوقت الراهن، إذ يقلل من تكلفة التشغيل وهو ما يدفع بصورة طبيعية للحد من ارتفاع تكلفة التذاكر على المسافرين.

وتطرق بودي إلى أن السفر على متن الطائرات سيكون آمنا في ظل الإجراءات التي تم اعتمادها من قبل المنظمات الدولية المعنية بالطيران المدني مثل «آياتا» و«إيكاو» والمتعلقة بـ «المعبر الصحي» والذي يوفر رحلات آمنة ونظيفة من كورونا لطواقم الطائرة والركاب، وهو ما يعني انتشار الفيروس على متن الطائرات بمعدلات أقل بكثير من الانتشار على الأرض، إن لم يكن معدوما وسط حزمة الإجراءات الصارمة التي بدأ اتباعها في رحلات الشحن قبل الرحلات التجارية.

الشركات مطالبة بإعادة الهيكلة التشغيلية لتحديد استراتيجيات الأعمال

«KPMG»: الحظر الشامل تسبب باضطراب الحياة الطبيعية والأنشطة التجارية في الكويت

قالت شركة «KPMG» ان الاغلاق والحظر الشامل الذي فرضته الحكومة الكويتية مؤخرا حتى نهاية مايو 2020، لاحتواء انتشار فيروس كورونا (كوفيد ـ 19) قد تسبب في اضطراب واسع النطاق في الحياة الطبيعية والانشطة التجارية في الكويت، وهذا ما حدا بصندوق النقد الدولي إلى تسمية هذه الأزمة باسم «الإغلاق العظيم» وأسوأ انكماش اقتصادي منذ الكساد الكبير.

واضافت «KPMG» ان دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تضررت بشكل أكبر بعد ان وصلت أسعار النفط إلى مستويات قياسية في الهبوط بسبب انخفاض الطلب وزيادة العرض بعد ان فشل شركاء تحالف «أوبيك+» في التوصل إلى توافق في الآراء في مارس 2020 بشأن خفض الإنتاج، ولكنها عادت ووافقت بنهاية المطاف في 12 أبريل 2020 على خفض الإنتاج اليومي بمقدار 10 ملايين برميل، ورغم ذلك لاتزال توقعات أسعار النفط قاتمة. وعلى عكس الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007ـ2008 التي عجلت بها سيولة الأسواق المالية، فإن الأزمة الاقتصادية الحالية هي نتيجة مزيج من عوامل العرض والطلب والسوق المالية.واشارت إلى انه في عام 2008، كانت الكويت تواجه مشكلة مماثلة عندما انخفضت أسعار النفط الخام بنسبة 60٪ تقريبا، مما تسبب في تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة في البلاد، غير أن حكومة الكويت تدخلت لإنعاش الاقتصاد باتخاذ تدابير نقدية ومالية مختلفة لتعزيز الأسواق وتحقيق الاستقرار في القطاع المالي. وبالمثل، اتخذت الحكومة عددا من التدابير لإدارة الوضع الناجم عن جائحة «كوفيد ـ 19» مثل تحفيز السيولة في الاقتصاد من خلال بنك الكويت المركزي وتسهيل الدعم التمويلي للمتضررين. ولكن حتى مع هذه التدابير فقد تستغرق عودة الحياة الطبيعية بشكل كامل عدة فصول ربع سنوية.

واكدت «KPMG» أنه من الأهمية أن تجري الشركات فحصا صحيا تشغيليا وماليا لفهم القضايا والمشكلات والمخاطر التي تتعرض لها او قد تواجهها في الأشهر المقبلة، وذلك للتخفيف من الوضع أو نزع فتيله، كما ينبغي أن تتمثل إحدى الخطوات الفورية في التركيز على إدارة السيولة والنقد، وذلك عبر توقع التدفقات النقدية الشهرية، وتقييم وضع السيولة، ومراقبة رأس المال العامل، وإعادة النظر في خيارات التمويل.

وفي معرض حديثه عن إدارة النقد، قال شريك استشارات الصفقات في شركة KPMG الكويت أنكول أغراوال: في حين أن التأثير المباشر للتباطؤ الاقتصادي محسوس في الصناعات التي تواجه المستهلكين، فإن صناعات أخرى تتصارع أيضا مع قضايا قد تؤثر على قدرتها بالحفاظ على الأنشطة التجارية، وهذا يجعل من الأهمية للشركات فهم الأثار على المدى القريب والطويل وأن تكون مستعدة للتنقل بين التحديات. واضاف أغراوال انه في حين يتم توجيه خطة فورية نحو الحفاظ على الأعمال التجارية، فإن وضع خطط متوسطة أو طويلة الأجل أمر بالغ الأهمية لضمان ظهور أعمال أقوى من جديد، وقد تتضمن هذه الخطط طويلة الأجل إعادة النظر في استراتيجية الأعمال والنماذج التشغيلية في سياق التغيرات بمشهد السوق، وإعادة تصور سلسلة التوريد الخاصة وزيادة تكامل التكنولوجيا. ولتحقيق الخطط المذكورة، يمكن للشركات الاخذ في الاعتبار الخطوات التالية:

● أولا: إجراء مراجعة مستقلة للشركات بمساعدة مستشار أو من خلال تشكيل لجنة داخلية، حيث يجب أن تساعد هذه المراجعة على تقييم مدى تأثير «كوفيد ـ 19» على الشركة وتقييم صحة الأعمال.

● ثانيا: التركيز بقوة على إدارة النقد وتحديد فرص توليد/ حفظ النقد على المدى القصير/ القريب مع ضمان توافر النقد للشركات في الأجل القريب.

● ثالثا: قد تحتاج الشركات إلى النظر في إعادة الهيكلة التشغيلية، التي تشمل إعادة تحديد استراتيجيات الأعمال، وإعادة النظر في العمليات التشغيلية في ضوء الأعطال، والاضطلاع بمبادرات التحسين المستهدفة.

● رابعا: القيام بإعادة هيكلة مالية حسب الاقتضاء، والتي يمكن أن تشمل إعادة هيكلة الديون، وتحديد مصادر بديلة للأموال، وعمليات الاندماج والانفصال عن الآخرين.

الدول النامية المصدرة أكثر المتضررين من الفيروس

«كورونا» يدق آخر مسمار في نعش العولمة

محمود عيسى

أكدت أستاذة التمويل الدولي بجامعة هارفارد كينيدي، كارمن رينهارت ان البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات ستتضرر بشدة، حيث ان كوفيد 19 هو «المسمار الأخير» في نعش العولمة.

وقالت رينهارت التي ستتولى منصب كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ إن عصر العولمة ربما يكون قد مات.

وأضافت «لقد وجهت أزمة 2008ـ2009 ضربة كبيرة لنظام العولمة، وكذلك قرار بريكسيت الذي خرجت بريطانيا بموجبه من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى الاضرار التي احدثتها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، لكن فيروس كورونا يطيح بالعولمة إلى مستوى جديد»، فقد دفع انتشار الفيروس الحكومات إلى إغلاق الحدود ووضع الحواجز أمام صادرات الأغذية وحتى المنتجات الرعاية الصحية، في حين تسعى بعض الدول إلى إعادة توجيه إنتاج الإمدادات الرئيسية الى الداخل بعد ان ادى إغلاق المصانع الى تجميد نشاطات سلاسل التوريد العالمية. ونسب تلفزيون بلومبيرغ الى رينهارت التي عينت مؤخرا في منصب كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي ان الوباء خلق لدى دول العالم شعورا بحاجتها الماسة للاعتماد على مصادرها الداخلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي بطريقة لم نشهدها من قبل، وسنرى اتجاهات متزايدة تدعو للانكفاء الى الداخل أكثر بكثير مما عرفناه من قبل.

ومضت الى القول إن الضربة الموجهة للعولمة ستعطل النمو العالمي وتضر بشكل خاص بالدول النامية، وخاصة تلك التي تعتمد على الصادرات. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن يتدهور حجم التجارة العالمية بصورة متسارعة في النصف الأول من هذا العام.

وقالت: «انه من اجل التعرف على المرة الأخيرة التي واجهنا فيها ما نواجهه اليوم من مشكلات اقتصادية يتحتم علينا العودة بالزمن الى ثلاثينات القرن الماضي، وتحديدا عندما حل الكساد الكبير بالاقتصاد العالمي وخلق هذا النوع من الانهيار في غضون عام واحد من عمر التجارة العالمية، كما ان تجدد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين سيكون له تأثير سلبي للغاية».

وأشارت بلومبيرغ إلى ان رينهارت اشتهرت بمشاركتها مع كينيث روغوف في عام 2009 في تأليف تحت عنوان «هذه المرة مختلفة: ثمانية قرون من الحماقة المالية». واضطر المؤلفان للرجوع الى مصادر ومراجع عديدة للتعرف على تاريخ التخلف عن السداد الحكومي، والركود، وعمليات البنوك، وتداول العملات الاجنبية والعوامل المؤدية الى ارتفاعات الاسعار وصولا الى قفزات تضخمية.

1,6 مليار رصيد إجمالي أدوات الدين العام في نهاية مارس الماضي

«الشال»: ثلثا التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 1,72 مليار دينار ليصبح 1,67 مليار دينار في نهاية مارس 2020 مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2019، أي ما نسبته نحو 5,2٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 والذي سيبلغ نحو32,3 مليار دينار (تقديرات الـ EIU)، وفقا لبنك الكويت المركزي.

وقال «الشال» ان إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية مارس 2020 قد بلغ نحو 39,08 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 53,7٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع نحو 1,65 مليار دينار أي بنسبة نمو 4,4٪ عما كان عليه في نهاية مارس 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 16,41 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 42٪ من إجمالي التسهيلات (نحو 15,909 مليار دينار في نهاية مارس 2019) وبنسبة نمو بلغت نحو 3,2٪.

وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11,90 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 72,6٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2,64 مليار دينار أي ما نسبته نحو 16,1٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,47 مليار دينار، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9,101 مليارات دينار أي نحو 23,3٪ من الإجمالي (نحو 8,314 مليار دينار في نهاية مارس 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3,47 مليارات دينار أي ما نسبته نحو 8,9٪ (نحو 3,446 مليارات دينار في نهاية مارس 2019)، ولقطاع الصناعة نحو 2,07 مليار دينار أي ما نسبته نحو 5,3٪ (نحو 1,95 مليار دينار في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المقاولات نحو 1,950 مليار دينار أي ما نسبته نحو 5٪ (نحو 2,096 مليار دينار في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المؤسسات المالية ـ غير البنوك ـ نحو 1,141 مليار دينار أي 2,9٪ (نحو 1,144 مليار دينار في نهاية مارس 2019).

وتشير النشرة أيضا، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 43,45 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 59,7٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 287,7 مليون دينار عما كان عليه في نهاية مارس 2019 أي بنسبة نمو 0,7٪ فقط، نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع العام بنحو1,535 مليار دينار، مقابل انخفاض قيمة ودائع القطاع الخاص بنحو 1,24 مليار دينار. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ـ لا يشمل الحكومة ـ نحو 35,89 مليار دينار أي ما نسبته نحو 82,6٪، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار منها نحو 33,51 مليار دينار أي نحو 93,4٪، وما يعادل نحو 2,38 مليار دينار بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضا.

مازال تركيزهم في التملك على «الوطني» و«بيتك» و«الخليج»

1,3 مليار دينار استثمارات الأجانب في البنوك

ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية

	31 ديسمبر 2019		20 مايو 2020		التغير في نسب الملكية
	نسب الملكية	القيمة السوقية	نسب الملكية	القيمة السوقية	
البنك الأهلي الكويتي	٪0,1	414,507	٪ 0,5	1,180,372	٪350,0
بنك الكويت الوطني	٪15,6	1,087,587,591	٪16,3	836,921,374	٪4,6
بيت التمويل الكويتي	٪7,5	422,647,576	٪7,2	329,216,688	٪ـ3,5
بنك الخليج	٪11,9	109,998,706	٪11,4	73,731,775	٪ـ4,2
بنك بوبيان	٪3,5	64,704,323	٪3,3٪	49,566,943	٪ـ5,7
بنك وربة	٪3,4	13,860,000	٪3,0	9,478,350	٪ـ12,2
بنك الكويت الدولي	٪4,6	13,449,646	٪3,9	7,647,494	٪ـ14,7
البنك الأهلي المتحد	٪0,4	3,033,452	٪0,4	1,945,568	٪ـ16,3
بنك برقان	٪4,1	33,037,200	٪3,4	17,427,900	٪ـ16,9
البنك التجاري الكويتي	٪ 0,3	3,161,394	٪0,1	1,041,846	٪ـ66,7
قطاع البنوك	٪9,18	1,751,894,394	٪9,02	1,328,158,311	

قال تقرير «الشال» الاقتصادي ان قطاع البنوك الكويتية يعتبر الأهم والأعلى سيولة من ضمن القطاعات في بورصة الكويت، والذي تتركز أغلب استثمارات المتداولين فيه.

وأضاف التقرير ان أزمة كورونا الحالية هبطت بأسعار البنوك، حيث انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو 24,9٪ ما بين نهاية العام الفائت ونهاية تداول يوم الأربعاء الموافق 20 مايو 2020، وكذلك انخفضت مساهمة الأجانب في هذا القطاع.

وتشير آخر المعلومات المتوافرة حتى 20 مايو 2020 الى أن استثمارات الأجانب انخفضت قيمتها بالمطلق لتصبح بحدود 1,32 مليار دينار مقارنة مع نحو 1,75 مليار دينار بنهاية العام الفائت، حيث بلغت نحو 9,02٪ من القيمة الرأسمالية للقطاع بعد أن كانت نحو 9,18٪ في نهاية العام الفائت. ومازال التركيز في التملك لديهم على 3 بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 836,9 مليون دينار، ونحو 329,2 مليون دينار في بيت التمويل الكويتي، ونحو 73,7 مليون دينار في بنك الخليج. ذلك يعني أن نحو 93,4٪ من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الثلاثة، تاركين نحو 6,6٪ من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى السبعة المدرجة في بورصة الكويت. وأشار التقرير الى انه في الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، يتصدر بنك الكويت الوطني وبنسبة 16,29٪ من قيمته الرأسمالية كما في 20 مايو 2020، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانيا بنك الخليج في نسبة الملكية البالغة 11,91٪ بينما يأتي ثالثا في قيمة تلك الملكية، ويحتل بيت التمويل الكويتي ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 7,21٪ بينما يأتي ثانيا في الملكية المطلقة. ووفقا للتقرير، أكبر انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب البنك التجاري الكويتي، حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 66,7٪، أي من نحو 0,30٪ من قيمته إلى نحو 0,10٪ من قيمته. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية كان من نصيب البنك الأهلي الكويتي وبنحو 350٪، أو من نحو 0,10٪ من قيمته الرأسمالية إلى نحو 0,45٪ من قيمته الرأسمالية.